استخدام الرقمنة في المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتعزيز استدامتها

شريف حمزة جامعة المسيلة
برباخ رابح جامعة المسيلة

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة و تبيان اهمية الدور الذي فرضه الانتقال و التحول الرقمي على المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة و مساهمته في نمو هذه الاخيرة و تطورها، و هذا من خلال تبني تطبيقات الادارة الالكترونية لما لها من أهمية في النهوض بالمؤسسات الرياضية في ظل البيئة الرقمنة وما تبعها من تحولات سريعة في مجال الابتكار والإبداع التكنولوجي لاسيما ما تعلق بالذكاء الاصطناعي.

توصلت الدراسة الى انه لا يمكن للمؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على مكانتها وتنافسيتها الا بمواكبة التطور السريع للأعمال في ظل التحول الرقمي، كما ان التوجه العالمي الجديد لإحداث التنمية يعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقدرتها على الابداع والابتكار وخلق الثروة خاصة مع الثورة الرقمية التي يعرفها العالم والذي كان نتيجة للإبداع والتغيير الدائمين

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الادارة الالكترونية، المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة

استخدام الرقمنة في المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتعزيز استدامتها

مقدمة واشكالية الدراسة:

برز مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أعمدة الاقتصاد الحديث من خلال دورها الهام في اقتصاديات الدول المتطورة، فالمتتبع لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد والتنوع النشاطي لها يدرك أهميتها البالغة في رسم توجه اقتصادي متنوع يتلاءم مع التغيرات البيئية المستمرة.

ورغم تأخر الدولة الجزائرية في اعتماد وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها تسعى جاهدة للحاق بركب الدول الرائدة في هذا المجال، حيث قامت الدولة بإنشاء وتدعيم المقاولاتية انطلاقا من الجامعة الجزائرية واعتماد حاضنات الاعمال المستقطبة للمؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية بعث الفكر المقاولاتي في أوساط الشباب، كما تم تشكيل صندوق خاص لتمويل ومتابعة المؤسسات الناشئة خاصة التي تحمل مشاريع مبتكرة تابع للوزارة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

وتعد المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة احدى الأنواع الهامة والأساسية من المؤسسات الرياضية والتي لها دور في التنمية البشرية وتشجيع القطاع الرياضي في الدولة، والتي تساهم في ارساء الثقافة الرياضية في المجتمع وبعث وتحفيز وتوجيه الشباب نحو ممارسة الرياضة وتحقيق اهداف الرياضة في الدولة.

إن التوجه العالمي الجديد لإحداث التنمية يعول على المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة نظرا لقدرتها على الابداع والابتكار وخلق الثروة خاصة مع الثورة الرقمية التي يعرفها العالم والذي كان نتيجة للإبداع و التغيير الدائمين، وقد شهدت التكنولوجيا قوة أكبر عندما أصبحت في متناول مختلف المؤسسات و أرباب الاعمال . الذين تيقنوا من الفائدة التي تجلبها التكنولوجيا لأعمالهم في هذا الإطار.

إن الثورة الرقمية التي عرفها العالم في أواخر الخمسينات وبداية الستينات نتيجة الإبداع والابتكار الدائمين إيذانا بدخول عصر جديد من التكنولوجيا الحديثة أتاحت العديد من الفرص لاستغلال وتطوير هذه التكنولوجيا من أجل النهوض بالتنمية في جميع القطاعات.

وقد عرفت هذه التكنولوجيا قوة أكبر عندما أصبحت في متناول رجال الأعمال والتجارة الذين أيقنوا بدورهم الإمكانات التي يمكن ان تجلبها التكنولوجيا الحديثة و الرقمنة، فقد أصبح امتلاك الرقمنة و تقنيات الادارة الالكترونية أحد العوامل الرئيسية في توسيع ونجاح العديد من الأعمال التجارية.

وتعد المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة إحدى مؤسسات الأعمال التي استفادت من مزايا الرقمنة و تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خاصة إذا علمنا أن بناء عمل تجاري من الصفر مهمة شاقة تنطوي على العديد من المخاطر والحد الأدنى من النجاح و الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا يمكن من تحديد التوجهات الحالية للأسواق، وبالتالي يساعد على تطوير المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد كثيرا من مزايا الرقمنة و تكنولوجيا المعلومات والاتصال و تطبيقات الادارة الالكترونية التي تمكنها من الوصول إلى العملاء المحتملين بمساعدة شبكة الإنترنت، كما يمكن أن يؤثر التواجد على الشبكة بشكل كبير على قدرة المشاريع التجارية على الوصول إلى مداها ويسرع من نموها. (Irish tech news, 2020)

في هذه الورقة البحثية نحاول القاء الضوء على الاشكالية الاتية: ما هو مفهوم المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة ؟ ما ذا نقصد بالرقمنة و الادارة الالكترونية؟ كيف تدعم الرقمنة و الادارة الالكترونية المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة ؟

01-الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كان الاقتصاد العالمي وعلى مدى التاريخ يتكون من الأعمال الصغيرة فقط ، و لم تظهر الأعمال الكبيرة إلا في الدول التي بدأت بالتصنيع مع بدايات الثورة الصناعية و عندما بدأ الاهتمام بالأعمال الكبيرة صاحبها التعتيم على الأعمال الصغيرة و إهمالها مما أدى ذلك إلى إهمال حاجياتها وخصوصياتها ، و عليه نهدف من خلال هذا المحور إلى محاولة إزالت هذا التعتيم بالتعرف على المؤسسات التي تستهدف الأعمال الصغيرة و التي يطلق عليها العديد من المسميات كالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، منشأة الأعمال الصغيرة أو المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغير كلها مصطلحات و إن إختلفت في طريقة لفظها لكنها تشير إلى نفس المعني ، بالإضافة إلى تبيان أهميتها و أهم المعوقات التي تحول دون تطورها وتنميتها .

I-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع، خاصة و أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع ، إذ تحمل عبارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مضمونها مفهوم الحجم مما يجعلنا نفرق بين مؤسسة صغيرة و متوسطة وأخرى كبيرة من خلال معايير كمية كعدد العمال، رأس المال المستثمر، حجم الانتاج أو قيمة الانتاج ، الطاقة الإنتاجية، القيمة المضافة ، إضافة إلى معايير أخرى، وكذا معايير نوعية تتمثل في المسؤولية ، الملكية ، الإستقلالية ، حصة المؤسسة من السوق إذ تسمح بإبراز خصائص كل نوع من المؤسسات .

ونظرا لإختلاف التعاريف بين مختلف الدول و الهيئات الدولية سوف نكتفي بتعريف المشرع الجزائري الوارد في القانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فحسب المادة الرابعة من نفس القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي :

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارى (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معايير الإستقلالية.

كما أشارت **المادة الخامسة** من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا ،و يكون رقم أعمالها ما بين مائتي(200) مليون ومليارى(2) دينار أويكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100)وخمسمائة (500) مليون دينار.

أما **المادة السادسة** فعرفت المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار مليون أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

بينما تعرضت **المادة السابعة** إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (09) عمال و تحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار(**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 77 ، ص 5-6)**

I-2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الإقتصاد الجزائري :

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة إهتماما منقطع النظير على المستويين الوطني و الدولي ، حيث إنعكس ذلك في النمو الكثيف و الواسع في تطور أعداد هذه المؤسسات في جميع دول العالم ذلك أنها أدركت أهمية وقدرت هذه المؤسسات على تحقيق عوائد إقتصادية مجدية وعالية مما ينجم عنه تحويل إلى قوى عمل حقيقية منتجة من خلال إنخراطها في حركة الإنتاج و بالتالي يتجسد في المساهمة في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المحلية ،كما لها دورا ملحوظا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات ،التجديد والإبتكار علاوة على دورها التكاملي مع المؤسسات الكبيرة ،إذا من هنا نقوم بعرض أهم النقاط التي تبرز دورها وأهميتها وذلك كمايلي :

- تشكل نواة للمؤسسات الكبيرة

- قدرتها على خلق فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة ذلك راجع لطبيعة الإجراء الانتاجي المستخدم حيث أسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف رأس المال ، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في إمتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي و المهني ، كما تجدر الإشارة أيضا أن ما ميز التشغيل في هذه المؤسسات للنمو المنتظم راجع إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هياكلها أقل من 50 عاملا وتوسيع أخرى بفعل برامج الدعم الحكومية .

- قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة في هذه المناطق و ما ينجم عنه من الهجرة إلى المدن وذلك بتثبيت السكان في إقامتهم الأصلية .

- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الإقتصادية

- تساعد على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا، لأن إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع

- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق و تقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل و الثروة بين الريف و المدن ، و مساهمتها في إعادة التوزيع السكاني و خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية و الحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص .

- المساهمة في معالجة بعض الإختلالات الإقتصادية كالإختلال بين الإدخار والإستثمار حيث تعاني الدول النامية من إنخفاض معدلات الإدخار والإستثمار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على علاج ذلك نظرا لانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ، أيضا بالنسبة لعلاج جزئي للإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية .

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالإقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة و بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه **(سعاد نائف برنوطي :2005،ص 62)**

- دعم سياسات الإكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع و الخدمات و التقليل من الإسايراد و تحسين الصادرات و المساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.**(ثريا علي حسين الورفلي: 2006، ص 88)**

I-3- المعوقات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : من المهم أيضا إلى جانب التعرف على دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التطرق في المقابل إلى العوامل التي تمثل عائق يحول دون تقدمها وتطورها ، وذلك للمساعدة في تقديم مقترحات عملية بشأنها سواء بالنسبة لأليات لإنشائها أو فيما يتعلق بتنميتها ، وفيما يلي أهم الصعوبات التي تواجهها هذه الشريحة من المؤسسات:

- عدم وجود مؤسسة مستقلة تعني بشؤون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- الإعتماد على العمالة الوافدة وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في الشروعات ذات الطابع الإنتاجي

- المعاناة من المشاكل التسويقية الضاغطة خاصة فيما يتعلق بمنافسة المنتج الأجنبي سواء على مستوى الأسواق الداخلية أو الخارجية

- عدم وجود برامج لإرشاد الخرجين و الباحثين عن العمل إلى المشاريع المجدية و المطلوب الإستثمار فيها .

- صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل المطلوب من قبل المؤسسات المالية و في حال الحصول على مثل هذا التمويل فإن كلفته مرتفعة وتفوق في كثير من الأحيان العائد على الإستثمار.

- نمو القطاع غير الرسمي و المتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخيل الطفيلية

- تراكم ديون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعجزها عن التسديد

- عدم وجود إرتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب إنعدام المعلومة وضعف تدفقها **(أيث عيسى عيسى : 2009 ، ص 281)**

1. كما أن إحتمال فشل هذه المؤسسات وخاصة في السنوات الأولى لإنشائها تكون عالية ، وذلك ما أراجعه العديد من الباحثين و الدارسين لهذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب كمحدودية الموارد المالية ، الإدارة غير المؤهلة لتعامل مع التقلبات الإقتصادية ، الاستقرار المالي ...إلخ ، وعليه يمكننا التعرض إلى هذه الأسباب في النقاط الرئيسية التالية: **(ماجدة العطية : 2002 ، ص19، 20)**

- **نقص الخبرة :** على الأشخاص الذين يفكرون في إنشأ مشروع صغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون الخوض فيه ، حيث تتمثل الخبرة حول طبيعة العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع
- **الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي :** العديد من أصحاب المشاريع الصغير يهملون التخطيط الإستراتيجي لإعتقادهم بعدم ضرورته للمشروعات الصغيرة ،إذ بدونه سيؤدي إلى فشل المشروع في القدرة على البقاء والاستمرار وبالتالي عدم القدرة على تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها .
- **عدم كفاءة الإدارة :** عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على إتخاذ القرار تعتبر من المشاكل الأساسية المسببة لفشل المشروعات الصغيرة ، فقد لا تتوفر لدى صاحب المشروع القدرة و الخبرة الكافية على العمل بنجاح بإفتقاره إلى المواصفات القيادية المطلوبة .
- **المسؤولية الكاملة** : أصحاب المشروع لهم السلطة والمسؤولية الكامل، فهم في بعض الأحيان يواجهون بعض المواقف التي تتطلب منهم إتخاذ قرار بشأها ولا يمتلكون المعلومات والخبرة الكافية التي تؤهلهم لإتخاذ قرارات تتعلق بحياة المشروع في حالة عدم استشارة الآخرين والأخذ بآرائهم
- **سواء تسيير الرصيد النقدي** : بالإفراط في التخزين أو الإفراط في المصاريف الاستثمارية وكذا التشغيلية ، بالإضافة إلى سوء إدارة الإئتمان وانعدام السيولة النقدية
- **التحديات المحيطة بها** :تتمثل في سوء إختيار موقع البيع وإهمال المنافسين وإهمال التغيرات البيئية .

إن المراجعة السريعة والدقيقة لهذه المعوقات يقودنا إلى فكرة أساسية مفادها عظم حجم الإجراءات والسياسات التي يتوجب على الجكومة إنتهجها لإزالة هذه المعوقات وذلك من خلال توفير المتطلبات اللازمة لدعم ومساندة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخطوة أولى لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2/ الرقمنة والادارة الالكترونية:

- **مفهوم الرقمنة :** (طوايبية جليلة:2022، ص18-19)

هناك عدة تعاريف للرقمنة ، من بينها:

يرى Samuels Mark أن الرقمنة هي "عملية تنطوي على استخدام التقنيات لإعادة صنع العمليات والأنشطة لتصبح أكثر كفاءة"

كما عرفه البعض على أنه "عملية انتقال منظمات الأعمال إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات، وفرص تزيد من قيمة منتجاتها"."

و من هنا الرقمنة هي عملية استخدام التقنيات الرقمية في مختلف مجالات أعمال المنظمة وتطوير نظام معلومات يتناسب مع تطور التكنولوجيا الرقمية للوصول لأهداف المنظمة.

وفقا لـ(Riemer) يمكن إعتبار الرقمنة تهديدا وفرصة في نفس الوقت:

يمكن للتغير المتسارع للتقنيات الرقمية أن تثر سلبا على ممارسة الأعمال، حيث لا يمكن لبعض المنظمات مواكبة هذا التغيير.

تعطيل الحياة الطبيعية للأفراد كتأثير وسائل الإتصال والمواقع الإفتراضية على العلاقات الإجتماعية للأفراد).

تعطيل ممارسات العمل، حيث من الممكن أن تسبب وسائل التواصل الإجتماعي إضطرابا في تداول المعلومات.

يمكن للرقمنة أن تسبب إضطرابا في أنظمة العمل مقارنة بالأنظمة التقليدية، وذلك بالتحول إلى طريقة العمل من المنزل.

حيث يمكن القول أن هذه العوامل تكون سلاح ذو حدين، يؤثر بالسلب و بالإيجاب في نفس الوقت.

- أهداف الرقمنة.

تسعى المنظمة من خلال تطبيق الرقمنة إلى الوصول لعدة أهداف وآفاق، أهمها:

- الاستثمار المالي في الأدوات الرقمية وتدريب الموظفين؛
- قيادة جيدة للأدوات الرقمية من أحدث التقنيات ؛
- دراسة عن استخدام أدوات جديدة في جميع قطاعات الأعمال؛
- التكيف المستمر مع تقنيات التسويق والمبيعات الجديدة عبر الإنترنت ؛ - العلاقات الوثيقة بين رواد الأعمال والزملاء والشركاء والعملاء ؛
- إدارة مشاريع أكثر تعاونا.

- أهمية الرقمنة:

تتجلى أهمية الرقمنة في العناصر التالية:

توفر الرقمنة الجهد والوقت والتكاليف.

تحسن الكفاءة التشغيلية.

تعمل على تبسيط الإجراءات للإستفادة من الخدمات وتحسين جودتها.

تسمح للمنظمة بالتوسع والإنتشار على نطاق واسع.

يمنح طرق عصرية لتقديم الخدمات

- متطلبات الرقمنة:

إن تحقيق عملية الرقمنة هو نتيجة تضافر جهود العديد من الأطراف، حيث تعتمد على عدة عوامل بدرجات متفاوتة، ففي الدرجة الأولى توفر البنية الأساسية للرقمنة، وكم ثم العامل البشري المؤهل، ممثلا في الكفاءات والقائمين على ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المجالات المرتبطة بالرقمنة، وكذا الموارد المالية،

إضافة إلى الأجهزة الخاصة التي ترتكز عليها هذه العملية، كما ينبغي الرجوع إلى الإطار القانوني، و من هنا يمكن حصر المتطلبات الأساسية للرقمنة فيما يلي: **(حميدوش علي و بوزيدة حميد :2020، ص47.)**

-1- المتطلبات القانونية: تتمثل في القوانين والتشريعات الموضوعة قصد توفير المحيط المناسب للعمل وفقا للتحول الرقمي

2- المتطلبات التنظيمية والإدارية: و تتمثل في الإجراءات التعديلية التي تجرى على بنية المنظمة وهيكلها التنظيمي قصد تسهيل تطبيق الرقمنة وتفعيل مرونتها وزيادة فاعليتها في مختلف وظائفها.

3- المتطلبات التقنية: يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة أقسام:

متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصال والانترنت.

متطلبات البنية التحتية المعلوماتية، أي وجود أنظمة معلومات فعالة قادرة على توفير معلومات من مصادرها وذات جودة.

المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية (أو) التكنولوجيا الرقمية مع وجود كفاءات بشرية قادرة على التعامل مع هذه الأدوات وتطويرها.

3/ اهمية و دور الرقمنة والادارة الالكترونية في دعم المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة: (Broberg: 2021)

لقد غيرت التكنولوجيا وتيرة الأعمال وازدادت بفضل الابتكارات الجديدة التي لا تتوقف، فقد سمح الوصول المتزايد للتقنية من الاستفادة من مزاياها وأثرت بشكل إيجابي على الأعمال التجارية، سواء كان ذلك من أجل التواصل أو مهام العمل، وذلك عن طريق استخدام البرمجيات أو البرامج التي ساعدت تسهيل العمل وجعله أكثر سلاسة وفعالية خاصة بالنسبة للمؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة فما هي مزايا استعمال الرقمنة والادارة الالكترونية و تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الرياضية الصغيرة والمتوسطة "؟

-المساعدة في الاتصالات الداخلية والخارجية:

أدى ابتكار برامج وتطبيقات الاتصال الي تغيير الطريقة التي تعمل بها أغلب المؤسسات، وكان التقدم التكنولوجي والاتصال السريع بالإنترنت من الأسباب التي جعلت المؤسسات قادرة على تشغيل موظفين في أجزاء مختلفة من البلاد والعالم ككل.

سواء كانت أنظمة الهاتف الداخلية الجديدة أو الدردشة المباشرة على موقع المؤسسة على الويب، يمكن لكل منهما مساعدة المؤسسات على الاتصال بشكل أسرع بالأشخاص، وإحدى المزايا المتعددة للتقنية في مجال الأعمال هي مساعدة الفرق على التعاون وكان هذا ضروريا بشكل خاص خلال جائحة كوفيد 19 ، حيث عمل المزيد من موظفي المكاتب في منازلهم، فلقد ساعدت أدوات مثل google docs, slack على ازدهار التعاون في العمل خلال هذا الوقت.

- تقديم خدمة العملاء بكفاءة عالية وسريعة:

لقد نجحت التكنولوجيا إلى حد كبير في تحويل الطريقة التي تتفاعل معها المؤسسات مع عملائها، فيستطيع العملاء الذين يبعدون عن مكان العمل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمنتجات المؤسسة من منازلهم، فوجود مواقع ويب على wordpress, wix, godaddy يمكن أصحاب الأعمال من إنشاء موقع ويب فعال وتشغيله لعملائهم ليقومون بزيارته والاستفادة من المعلومات المتعلقة بكل منتج، كما يمكن استخدام الشبكات الاجتماعية للاتصال مباشرة بالعملاء بدون وسيط.

-تحسين استراتيجية التسويق:

أثرت الثورة التكنولوجية بشكل كبير على استراتجيات التسويق، فلم تعد المؤسسات والشركات تعتمد على التواصل المباشر والتفاعل وجها لوجه مع العملاء، لقد مكنت التكنولوجيا الشركات والمؤسسات من الوصول الى أكبر عدد من العملاء وفي أجزاء مختلفة من البلاد والعالم ككل من خلال منصات الشبكات الاجتماعية، ومواقع الإنترنت، وبرامج التسويق الالكتروني.

خاتمة:

يشهد العالم حاليا ثورة تكنولوجية حديثة تسمى بالتحول الرقمي تشمل الاقتصاديات يشكل عام والمؤسسات بشكل خاص، بحيث يعتبر مفهوم التحول الرقمي من المفاهيم الحديثة في علم الادارة ظهر نتيجة الثورة الهائلة لشبكة المعلومات والاتصالات، حيث أحدث نقلة نوعية في عمل المنظمات وجعلها أكثر كفاءة وفعالية في الاداء.
يتضمن التحول الرقمي تحويل المؤسسة التقليدية الى مؤسسة قائمة على اساس رقمي او هو عملية الانتقال الى استخدام الرقمنة وتكنولوجيا الاتصال و الانترنت في الادارات وله متطلبات قانونية تنظيمية مالية وتكنولوجيا وبشرية، كما لديه تقنيات مختلفة نذكر منها الحوسبة السحابية، شبكات التواصل الاجتماعي انترنت الاشياء، اجهزة الهاتف المحمول، تقنيات كشف المواقع، رمز الاستجابة السريع QR CODE وغيرها. كما يساعد التحول الرقمي المؤسسات في نواحي عدة حيث يختزل الجهد والوقت والمال ويساعد على تحقيق مزايا تنافسية والتكيف مع البيئة سريعة التغير وسرعة الاستجابة للزبون وزيادة الكفاءة والفعالية.
وقد عززت جائحة كورونا وتداعياتها استخدام التكنولوجيات الرقمية في الدول والاقتصادات في مجالات عدة، وتجسد هذا من خلال عدة اليات مثل الطب عن بعد والتعليم عن بعد التدريب عن بعد والاجتماعات الافتراضية والادارة الالكترونية والتجارة الالكترونية وغيرها، حيث كانت هذه التكنولوجيا وسيلة لمكافحة هذ الجائحة وقوه دافعة للاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع والمصادر:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 77 ، بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م ، الباب الأول، ص 5-6 ، على الموقع :www.joradp.dz .
- سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل، الأردن، 2005، ص 62 .
- ثريا علي حسين الورفلي " المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا الواقع و الطموح " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص 88
- أيث عيسى عيسى " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،العدد 06 السداسي الأول 2009 ، ص 281 .
- ماجدة العطية " إدارة المشروعات الصغيرة " دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان الأردن ،ط1 ، 2002 ، ص 19، 20 .
- طوايبية جليلة: دور الرقمنة في ادارة الموارد البشرية ،مذكرة ماستر ادارة الاعمال الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022، ص18-19)
- حميدوش علي و بوزيدة حميد : اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة " المتطلبات والعوائد" تجارب دولية – "دروس وعبر." ، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08 ،العدد01 ، 2020، ص47